

جمعية العمران الخيرية لخدمات الإجتماعية

AL-OMRAN CHARITABLE SOCIETY FOR SOCIAL SERVICES



نظام الرقابة الداخلي لجمعية العمران الخيرية

جمعية العمران الخيرية لخدمات المجتمعية

AL-OMRAN CHARITABLE SOCIETY FOR SOCIAL SERVICES



مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلبًا أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصالحيات الإدارية، والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم عالقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً لأنظمة:

البيان

أولاً : الرقابة :

١ - من خلال التقارير الإدارية :

التقارير يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى مجلس الإدارة لأنّه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار الصحيح في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام ويجب إعدادها بطريقة واضحة ومنها:

- التقارير الدورية :
وتشمل من العاملين لمديريهم بصفة: يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- تقارير سير العمل الدورية :
وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص:
وتكون لتحليل ظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير قياس كفاءة العاملين :
وتكون وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروءوسيهم، وتشتمل قياس القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيرها من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

- المهام والرسائل المتبادلة :
وتشمل بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

٢ - التقارير الخاصة :

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصاءات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- السجلات والمراقبة الداخلية.

جمعية العمران الخيرية للخدمات الاجتماعية

AL-OMRAN CHARITABLE SOCIETY FOR SOCIAL SERVICES



- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ :

١ - مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها ولوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

٢ - مبدأ الوضوح والبساطة

سهولة النظام وبساطته ليكون سهل الفهم على المنفذين، ليسهل التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

٣ - مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية لكشف الانحرافات والإبلاغ عنها بسرعة، وتحديد أسبابها لمعالجة تصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

٤ - مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومات ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم في اتخاذ الإجراءات المناسبة. وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل.

المسؤوليات:

تطبيق هذه السياسات ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبيين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الإطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة، والإلمام بها، والتوقع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم، ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويذ جميع إدارات الأقسام بنسخة منها.

رئيس مجلس الإدارة

علي حسين الحجي

